



شعب الموزري ود. عادل الدمي ورياض العدساني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي وعودة الرومي والشيخ سالم عبدالعزيز ود. محمد الهاشل خلال الاجتماع

## «الميزانيات» بحث متابعة إجراءات الحكومة في ترشيد الإنفاق وتعديلات الميزانية



فيصل الشايح وعادل الصرعاوي أثناء اجتماع لجنة الميزانيات

بدر السهيل

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اجتماعاً أمس لمناقشة تكليف مجلس الأمة بشأن متابعة إجراءات الحكومة في ترشيد الإنفاق وحماية الاستثمارات العامة والصناديق السيادية.

حضر الاجتماع كبار المسؤولين في وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل ووزير المالية الأسبق ومحافظ البنك المركزي السابق الشيخ سالم عبدالعزيز، كما شارك أيضاً رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايح ونائبه عادل الصرعاوي وممثلون عن هيئة الاستثمار.

وكان مجلس الأمة قد كلف لجنة الميزانيات في جلسته المنعقدة بتاريخ 24 مارس الماضي بمتابعة الإجراءات الحكومية في ترشيد الإنفاق العام وحماية الاستثمارات العامة والصناديق السيادية والتعديلات اللازمة على الميزانية العامة للدولة واحتياجات الدولة للسنة المالية 2018.

سيقدم توصية للحكومة بشأن كيفية التعامل والطرق التي تلجأ إليها في الظروف الطارئة أو المستعجلة

# العدساني لتفعيل دور ديوان المحاسبة الرقابي وإبلاغ مجلس الأمة بالمخالفات المالية على تعاقدات الحكومة



رياض العدساني

أعلن النائب رياض العدساني أنه سيقدّم توصية للحكومة بشأن كيفية التعامل والطرق التي تلجأ إليها في الظروف الطارئة أو المستعجلة خلال أزمة كورونا وذلك وفق قانون المناقصات، مطالباً الجهات الرقابية والمعنية بفحص كل الصفقات في العقود المتعلقة بالأوامر المباشرة ورفع تقرير بهذا الشأن.

وأوصى العدساني الحكومة باللجوء إلى أسلوب التعاقد (الأسلم) بما يحقق المصلحة العامة ويوفر على المال العام، داعياً ديوان المحاسبة إلى أن يتأكد من سلامة وصحة طريقة التعاقد الذي سلكته الحكومة لتوفير أي خدمة تتطلبها الظروف الحالية لمواجهة الوباء كانت (الأصح).

وأوضح العدساني أنه وفقاً للقانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات

العامة، هناك طريقتان تلجأ لهما الجهات الحكومية في ظروف الاستعجال وهما الممارسة والأمر المباشر. وأضاف أن الممارسة هي نوع من أنواع التعاقد تطلب من الجهة الحكومية إجراءه بسبب طبيعة الأعمال المتعاقد عليها أو لضرورة استعجالها، ولا تتم ذلك إلا بموافقة الجهاز المركزي للمناقصات بناء على مذكرة مسببة من تلك الجهة الحكومية، ويتم الإعلان عن الممارسة وفق طرق معينة، ليتقدم أصحاب العطاءات بعروضهم خلال مدة لا تتجاوز الـ 30 يوماً.

وقال إنها تتضمن وثائق الممارسة تحديداً لطريقة الترسية سواء باختيار أفضل العروض أو أقل الأسعار. وبين أن طريق الأمر

المباشر هي نوع من أنواع التعاقد تطلب الجهة الحكومية إجراءه عندما تكون الأصناف التي يتطلبها التعاقد (لا تصنع أو تستورد أو توجد إلا لدى جهات أو أشخاص بذواتهم)، ولا يوجد بديل مناسب غيرهم.

أو يكون هناك متعهد وحيد لديه القدرة الفنية والإمكانات لتوفير المشتريات والخدمات المطلوبة.

وأكد العدساني أنه مما لا شك فيه أن الظروف الحالية التي تعيشها الكويت في ظل جائحة فيروس كورونا تتطلب الكثير من التعاقدات الحكومية تحت ظروف الاستعجال، إلا أن هذا الأمر يجب أن يمارس بشكل صحيح في ضوء القانون. وأشار إلى أن كثافة اللجوء

إلى الأمر المباشر والتوسع فيه من قبل الحكومة لتوفير (الخدمات الفندقية - متعهدي تقديم الطعام Catering) في ظل وجود العديد من مزودي هذه الخدمات أمر غير سليم قانوناً، ويثير في ذات الوقت تساؤلات، وبين أن الأصل هو اللجوء إلى أسلوب (الممارسة) سواء كانت ممارسة محدودة أو عامة، لأن هذا الأسلوب من التعاقد يتيح للجهات الحكومية اختيار أفضل العروض أو أقل الأسعار، على عكس التعاقدات بنوع (الأمر المباشر) الذي يكون فيه التفاوض على السعر محدوداً.

واختتم العدساني توصيته بقوله إن التغطية القانونية والرقابية في التعاقدات الحكومية التي تمت سابقاً تحت ظروف الاستعجال بطريقة (الأمر

المباشر) لا يعني بأنه لا توجد أي ملاحظات حولها أو غير خاضعة للرقابة البرلمانية.

**التوصيات:**

1 - يجب على الحكومة اللجوء إلى أسلوب التعاقد (الأسلم) بما يحقق المصلحة العامة ويوفر على المال العام.

2 - تأكد ديوان المحاسبة من أن طريقة التعاقد الذي تتبناه الحكومة لتوفير أي خدمة تتطلبها الظروف الحالية لمواجهة الوباء كانت (الأصح والأسلم)، وعدم الإكتفاء بوجود موافقات من الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وتسجيل أي ملاحظة أو مخالفة مالية يرصدها في التعاقدات وإبلاغها إلى مجلس الأمة لتفعيل دوره الرقابي.

## الحكومة لم تسحب مشروع «الدين العام» حتى الآن وعلى وزير المالية تقديم استقالته

قال النائب رياض العدساني إن الحكومة لم تقم حتى الآن بسحب مشروعها المتعلق بالدين العام، مطالباً وزير المالية بتقديم استقالته أو مواجهة الاستجواب طالما أنه لم يقدم حلاً بديلاً غير أنه توجه إلى الاقتراض.

وأضاف العدساني «إننا لن نسمح بجعل الكويت مديونة مالياً بسبب السياسة المالية للوزير المختص، لاسيما أن احتياطي الأجيال القادمة يقف على أرض صلبة ولست بحاجة للدين العام».

وزاد «تقدماً إلى الحكومة بحلول بديلاً أفضل بكثير مما طرحه وزير المالية».

## «التعليمية»: إلزام المكاتب الثقافية بتكوين الوظائف الإدارية والمالية



د. خليل أبل

وكان النائب د. خليل أبل تقدم باقتراح برغبة قال في مقدمته: «نظراً لأهمية متابعة أداء العمل بالمكاتب الثقافية في الخارج التابعة لوزارة التعليم العالي والعمل على تطويرها، ولحساسية العمل في بعض الوظائف القيادية التي تتطلب ان يكون شاغلوها من المواطنين، حيث أن العمل بهذه المكاتب الثقافية يتطلب أيضاً الإرشاد الأكاديمي للطلبة الدارسين والمبتعثين في الخارج، ونص الاقتراح على ما يلي: «تصدر وزارة التعليم العالي قراراً ينظم العمل بالمكاتب الثقافية بالخارج، عن طريق إلزام هذه المكاتب بتكوين جميع المناصب في وظيفة مدير مالي أو إداري، ويسري ذلك على باقي الوظائف الخاضعة للإدارة المالية أو الإدارية، بالإضافة إلى العمل على تعيين مواطنين بوظيفة مرشد أكاديمي للطلبة المنعقد بتاريخ 2019/11/10، وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها.

أنجزت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد التقرير الخامس والتسعين للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد عن الاقتراح برغبة بشأن العالي قراراً ينظم العمل بالمكاتب الثقافية بالخارج، عن طريق إلزام هذه المكاتب بتكوين جميع المناصب في وظيفة مدير مالي أو إداري، ويسري ذلك على باقي الوظائف الخاضعة للإدارة المالية أو الإدارية، بالإضافة إلى العمل على تعيين مواطنين بوظيفة مرشد أكاديمي للطلبة المنعقد بتاريخ 2019/11/10، وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها.

المراكز لديهم تاريخ بالحالات التي يتابعونها منذ سنوات، ويرفع عنهم معاناة الانتظار داخل المستشفيات وقطع مسافات أطول من أجل الكشف والعلاج.

وأشار إلى أن تكديس المراجعين والمرضى من التخصصات كافة داخل المستشفيات العامة والخاصة يعد إرباكاً للطواقم الطبية، ومن شأنه أيضاً زيادة احتمالية انتشار العدوى.

ولفت الصالح إلى قدرة وزارة الصحة على متابعة الإجراءات الوقائية والاحترازية في المراكز والعيادات الخاصة، مشيداً بالجهود كافة التي تقدم من أبطال الصفوف الأمامية خلال هذه الفترة الحرجة.

لتخفيف الضغط على المؤسسات الصحية الحكومية

## عسكر والصالح يطالبان بإعادة فتح العيادات والمراكز الطبية أسوة بالمستشفيات الخاصة



خليل الصالح



عسكر العنزي

والنشاطات التجميلية والجراحية فقط. من جهته، طالب النائب خليل الصالح، بإعادة النظر في قرار إغلاق العيادات والمراكز الطبية الخاصة، مشيراً إلى حاجة القطاع الصحي إلى تكاتف الجهود الأهلية والاجتماعية كافة خلال هذه الأزمة.

وأكد الصالح في تصريح صحافي أن إعادة فتح تلك المراكز والعيادات من شأنه تخفيف الضغط عن القطاع الصحي، وتركيز الجهود والطاقات لمكافحة فيروس كورونا المستجد.

وأضاف أن إعادة فتح المراكز والعيادات الخاصة يصب في مصلحة المواطنين، لاسيما أن الأطباء في تلك

بدا من شرح حالتهم لدكتور جديد ربما يكون غير ملم بالحالة التي تعرض عليه. وأشار عسكر إلى أن إيقاف عمل العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة غير معمول به في غالبية دول العالم، إذ اقتصر الوقت على العمليات

المستشفيات الحكومية ويقل من تكديس المرضى وتعريض حياتهم لخطر انتشار الفيروس، كما أنه يساهم في راحة المرضى خصوصاً الأهلوية الخاصة غير معمول به في غالبية دول العالم، إذ اقتصر الوقت على العمليات

دعا النائب عسكر العنزي وزير الصحة الشيخ باسل الصباح إلى النظر بعين الاعتبار إلى أصحاب العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة والسماح لهم بإعادة افتتاح عياداتهم أسوة بالمستشفيات الخاصة. وقال عسكر في تصريح صحافي إن هذه العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة ملتزمة بتطبيق جميع الاحترازمات الصحية والوقائية لمواجهة فيروس كورونا وتؤدي العمل نفسه الذي تقوم به المستشفيات الخاصة.

وأوضح أن إعادة تشغيل العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة يساهم في تخفيف العبء عن